

تدبير الشأن الديني في المغرب

(حديث في كيفية إشاعة قيم التسامح والتعايش والتآزر
في المجتمع)

حسن لشقر *

يحتل الدين الإسلامي مكانة متميزة، وإن لم نقل محورية في المجتمع العربي الإسلامي، من حيث هو قوة ونظام مشكل لنسق القيم والسلوك لدى الأفراد والجماعات. فهو اللحم الاجتماعي والفاعل السياسي بامتياز، لذلك نجد أنفسنا كأفراد و مؤسسات مدفوعين للتفكير مليا في الطريقة المثلى التي تجعل منه عنصرا حيويا وفاعلا، بل عنصراً داعماً لعملية الديمقراطية والتنمية المجتمعية، خصوصا وأن العالم عرف وما زال - تطورات كبرى (1) وتحولات متسارعة طالت مختلف المستويات (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية) الأمر الذي يفرض علينا نحن العرب بالذات التفاعل مع هذه الدينامية الجديدة كي لا- تجرفنا تيارات التخلف و نغمس في عتمة التطرف الذي يتغذى من الديني ويتحصن به طبعاً.

من هذا المنطلق تأتي أهمية مساءلة الحقل الديني في المغرب بالذات، في أفق البحث عن السبل الملائمة أو الكفيلة الناجعة لتدبيره في إطار الخصوصية المحلية، سيما وأن الواقع شهد إختلالات كبرى على مستوى نسيجه الاجتماعي، أدت بالضرورة إلى بروز خطاب ثقافي شاذ، هو "خطاب التطرف"، بحيث قفزت إلى الواجهة بقوة ظاهرة "الإسلام الراديكالي" الذي رافقته موجات من التعصب و العنف المادي والرمزي. وهذا ما يضيف المزيد من المشروعية على خطة "تدبير الشأن الديني" في المغرب، من أجل مواكبة التحولات المجتمعية الجديدة وصولاً إلى إنتاج ثقافة (دينية) معاصرة تكون رافداً أساسياً في عملية التنمية المنشودة؛ ثقافة بإمكانها أن تتجاوز تلك الصورة المغرقة في التعصب التي رسمتها بعض الفرق والجماعات الإسلامية في مخيلة بعض أفراد المجتمع. وهذه الثقافة ينبغي أن تقوم على التأويل الذي من شأنه أن يدعم التوازن الداخلي و النفسي للفرد، وأن يجيب عن الأخطار الخارجية، ذلك أن المقترضات التي نعيشها اليوم تفرض علينا ألا نظل سجناء ماضٍ تغيرت ظروفه وشروطه. من هنا نحتاج في الحقيقة إلى تأهيل الشأن الديني، على الرغم من أن هناك عقبات نفسية وثقافية وسياسية تحول دون تحقيق ذلك في الواقع الموضوعي تحقيقاً كاملاً، لكن الأمر لا يحتمل التأجيل، إذ لامناص بداية من تأسيس فكر نقدي حقيقي، كما يقول المفكر الجزائري الدكتور جمال بن الشيخ: "يشمل بالأساس نقد الفكر الديني في شكله المتخلف" (2)، لإنتاج مناعة ثقافية جديدة تقي المجتمع من ردود

فعل متطرفة قد تشوه القيم والمبادئ الإسلامية السمحاء، التي لا تتطوي على أي ضيق أو تعصب، بل على المحبة والمودة والأخوة، مصداقاً لقوله -عز وجل-: (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض) (3).

وفي هذا السياق لابد من الاعتراف بأهمية الخطة التي إعتمدتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المغرب، والتي تروم تهيئة مندمجة وفعالة للشأن الديني، في أفق العودة بالمرجع الديني إلى الواجهة في التعبير عن آراء في الشأن الفردي و العام، وتقديم صورة الإسلام الحقّة (الإسلام المتسامح مع الذات والآخر، المنفتح على العصر ومستجداته)، من أجل ترسيخ البناء الروحي السليم المنسجم مع التوجهات العامة لسياسية الدولة (4). يقصد به تنمية كل العناصر الدينية لصيانة المقومات التاريخية و المذهبية للمغرب، وفي الوقت نفسه يكون هذا القرب وسيلة للتصحيح والمناقشة والحوار البناء، الذي يمنع استغلال المواطنين باسم الدين والتشويش على أمنهم الروحي، وفي هذا الصدد جاءت الدعوة إلى إعادة تنظيم المجالس العلمية (5) لتتجاوب مهامها الجديدة مع ما يعرفه المجتمع المغربي من تغيرات.

وفي تقديرنا فإن مشروع تأهيل الشأن الديني و عقلنته في المغرب لكي تكون ثماره أطيّب وأنضج، لامناص من أن يستتير بترتيبات و شروط مهمة، هي في الواقع بمثابة عوامل مساعدة على ضخ قيم التسامح والتآزر والتعايش في شرايين المجتمع من جهة، كما أنها عوامل داعمة وحاسمة في كل إصلاح مجتمعي يروم تحقيق تنمية مستدامة شاملة من جهة أخرى. ونذكر من بين هذه العوامل: تجديد الثقافة الدينية التقليدية السائدة وإعادة الاعتبار لمؤسسات المعرفة، وتجديد البرامج التعليمية، وإشاعة ثقافة الديمقراطية والقبول بلغة الاختلاف في خطاب الدولة، ناهيك عن تحسين الشروط الاقتصادية والاجتماعية للمواطن العادي.

1 - تجديد الثقافة الدينية مدخل مهم من مداخل التنمية البشرية

رغم كثرة الدراسات و الأبحاث التي توفرت لدينا عن الدين الإسلامي ومقاصده إلا أن القلة منها قد عني بهذا الدين في علاقته بالتنمية من جهة، أو بعده الثقافي من جهة أخرى، ذلك أن جل ما كتب قد تمحور إما في الجانب العبادي البحت، وإما في علاقته بالسلطة القائمة، بمعنى أن الدين أصبح يوظف من قبل النخبة الحاكمة كجزء فاعل في مشروعيتها السياسية. وقد أفرزت هذه المتغيرات بالإضافة للمعطيات الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة التي مر بها المغرب -ولا يزال- اتجاهات و فرقا و جماعات إسلامية مغرقة في التطرف، هذا الأخير الذي: "لا يجد له من مبرر ديني سوى كونه نابعاً من تأويل وفهم عنيفين للنص القرآني، واعتماد مهزوز على الكثير من الأحاديث الموضوعية أو الظنية الثبوت والدلالة" (6). كل هذا يدفع أكثر من أي وقت مضى إلى تفكير جدي وفعال في تجديد الثقافة الدينية للمجتمع "وأخذه لمساحتها الرحبة المتسامحة، المتصالحة مع الذات والعالم وليس إلى ذلك الضيق والتشويه الذي أخذته إليه بعض الجماعات والفرق والأفراد" (7).

فالثقافة الدينية المقصودة في هذا السياق هي تلك التي تستتير بقيم الإسلام الكبرى كالتسامح والتعارف، أي التعايش والتساكن وتبادل المنافع والمصالح في أخذ وعطاء، وفي تأثر وتأثير دائمين، بعيدا عن أية عصبية جنسية أو عنصرية إقليمية أو نغمة ثقافية، مصداقا لقوله -تعالى-: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم)(8).

لكن ثمة تساؤل يطرح نفسه بإلحاح في هذا السياق هو: كيف للمجتمع السياسي وكذا المدني أن يعيد النظر في ممارسته في اتجاه عقلنة خطابه الديني، ليصبح مطابقا لخطابه العقلاني؟

بداية لا بد من قراءة الفكر الديني قراءة فاحصة، وتأويله تأويلا صحيحا بما يفيد ويسهم في انتشار قيم وأفكار العقل والحرية والتقدم، وصولا إلى تحرير الخطاب الثقافي ككل من الخطاب الديني الماضوي في شكله المتطرف من بعض جوانبه، بل تجاوز ما علق به من شوائب وممارسات خاطئة، ليكون بحق رافدا مهما في تحقيق تميمتنا الإنسانية، ذلك أن الخطاب (الثقافي) الذي يحكمه العقل والمنطق وينبني على أسلوب الحوار والرحمة وليس أسلوب الشقاق هو ما نتغياه في هذه المرحلة بالذات، الأمر الذي أكده أحمد التوفيق في أحد حواراته، التي يقول فيها "... ونحن لا ننكر جسامة المهمة، إذ يلزمنا الكثير من العمل من أجل إقامة الحوار بين المتطرفين والمعتدلين وتوجيهه بتوظيف مصطلحات الإدماج والإعتراف بتقليدنا الثقافي والتاريخي والتربية السياسية والمواطنة والطموح في الوصول إلى دولة الحق عبر المسلسل الديموقراطي والإقتناع المشترك بأن تميمتنا يجب أن تكون في إطار التوازن بين التقليد الديني و الانفتاح على الحداثة"(9).

إذن، لا يمكن أن نستمر في التعامل مع قضايا المجتمع المصيرية، وكذا العصر الذي نعيش فيه بكل تحولاته بذات الثقافة الدينية التقليدية، فالتحولات الكونية العظيمة التي تعصف بالعالم اليوم، تفرض نفسها علينا بقوة وتتطلب عقليات جديدة، بل تتطلب بُنى ثقافية متحركة ومتجددة، ومنها البنية الثقافية الدينية. لكن هذا المطلب لن يتحقق في نظرنا- بفاعلية في مجتمعنا إلا- بشرطين أساسيين هما: إعادة الاعتبار إلى مؤسسات المعرفة، وتجديد البرامج التعليمية.

أ-إعادة الاعتبار لمؤسسات المعرفة: بمعنى أن تتحول المعرفة إلى سلطة فكرية، وهو ما يتطلب في الواقع تغييرا أساسيا في مواقف الأفراد وكذا السلطات لضمان احترام العلم والمعرفة وتشجيع الإبداع بثتى أنواعه، "انطلاقا من حقيقة أن الإنسان و القيم الثقافية السائدة يمكن أن تمثل قوة انطلاق للعلم والمعرفة، كما أنها يمكن أن تمثل قوى وآليات تفرغ كل ذلك من محتواه وتعطل مسيرته"(10). ونعلم يقينا أن إشاعة البحث عن المعرفة لا تتم في البدء إلا- من خلال أن يؤسس لها مكان في المؤسسة التربوية: البيت، الكتاب، المدرسة، أو خلية مجتمعية من قبيل الأسرة. فهذه المؤسسة مدعومة لإشاعة قيم التسامح وإحترام الثقافات المختلفة، والقبول بالآخر المختلف عرقيا ودينيا، من أجل بناء شخصية

صالحة ومتوازنة على المستوى النفسي والاجتماعي وكذا السياسي، لتقوم بأدوار متنامية وفعالة في عملية التنمية المجتمعية.

إذن، لماذا التركيز على تفعيل دور المؤسسة التربوية بالذات؟

نعلم جميعا أهمية هذه المؤسسة في تنوير العقل وإشاعة مهمته وتعميم سلطته في المجتمع، بما ينمي الشعور بالمواطنة، الذي يقوم في أساسه على حب الإنسان لأخيه الإنسان مهما بلغت درجة الاختلاف في الأفكار والمعتقدات. والتربية على المواطنة تُنسج انطلاقا من تأنيث الفضاءات التربوية بما هو جميل كالموسيقى والمسرح والتشكيل والشعر، ليس بهدف التزيين فحسب، إنما كآليات للتعبير عن المحبة والتعايش والتسامح، وهنا تبرز أهمية إعادة الاعتبار والحياة إلى دور الشباب وجمعيات المسرح والفنون، لتسهم بدورها في تغيير نوعية التفكير السلبي المتواجد داخل الأسرة والمجتمع. وهكذا، فلا تربية مواطنة بدون مؤسسات تربوية ديموقراطية تسير في اتجاه تنمية خطاب ثقافي جديد يدور في فلك المحبة والأخوة والسلام، وينبذ منطق العنف، ويعترف بحتمية الصراع وبضرورة إدارته بطرق سليمة أكثر عقلانية. إنه الخطاب المتسامح مع "الذات" و"الآخر"، الذي يبني على أن مبادئ الإسلام ما كانت لتصب في يوم من الأيام إلا في اتجاه تكريم الإنسان والرقى بمكانته إلى مستويات مشرفة، مصداقا لقوله -عز وجل-: (ولقد كرمتنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا)(11).

لكن انتاج خطاب التسامح هذا يتوقف أولا وأخيرا على تأهيل المؤسسة التربوية، وذلك بحقن البرامج التعليمية بمواد تنويرية، تسهم في إشاعة قيم التكافل والتآزر والتآخي في التنشئة الاجتماعية.

ب- تجديد البرامج التعليمية: إن الجانب التعليمي يكتسب أهمية بالغة في النضال ضد التطرف الديني، وذلك بنشره لقيم الحوار والمشاركة والفعل في صفوف المتعلمين، لذلك فأولى الأولويات بالنسبة للدولة هي تشجيع المؤسسة التربوية (ونعني هنا المدرسة) على أداء وظائفها كاملة، وتأهيلها لمواكبة التطورات المجالية الأخرى في أفق إسهامها في التنمية الفردية والاجتماعية والاقتصادية، وإعدادها لممارسة المواطنة الحقة والتصرف وفق القيم التي يراها عليها المشروع المجتمعي. من هنا فإعادة الاعتبار لهذه المؤسسة يمثل معبرا أساسيا لإنجاح أي إصلاح مجتمعي، كونها وحدة يتلاحم بواسطتها المجتمع، إذ توفق بشكل متوازن بين التنمية الإستقلالية الفردية من جهة والاندماج الاجتماعي من جهة أخرى. من ثم تكون الحاجة ماسة إلى تغيير عميق في التصورات التي تتبني عليها هذه المؤسسة وتدير الممارسات التي تسودها، تماشيا مع الخصوصيات الفكرية والاجتماعية والثقافية للمجتمع. وفي هذا السياق تأتي أهمية تطهير البرامج التعليمية من كل ما من شأنه أن يسهم في انتشار أفكار التطرف والتعصب، وفي المقابل تشجيع الفكر العلمي والنقدي والتاريخي والفلسفي، ودعم تجربة تدريس الفنون المختلفة كالموسيقى

والرسم والمسرح في الأقسام الأولى، في أفق تغيير الإطلاقيات والمسلمات الموجودة في ثقافة المجتمع، ذلك أن تنوير العقل البشري بمختلف مواد المعرفة يتأسس بداية في المؤسسة التربوية (الكتاب، المدرسة..)، قبل أن يتأسس في مستقبل العمر في مؤسسات العمل (المؤسسات المهنية والإدارية)، إذ إن: "التكوين الأول يشكل المفصل الأساسي في سلوكنا التالي، ودون ذلك سنبقى كما نحن نلطم الوجوه ونشق الجيوب وندب حظنا في التنمية وفرصها الضائعة التي صارت كما هي الآن بفعل ما نحن عليه أكثر مما هي بفعل فعل الآخرين" (12).

إذن، فالمؤسسة التربوية توجد في قلب السياق المجتمعي، إذ تتفرد بمسؤولية التنشئة الاجتماعية وإعدادها إعداداً صالحاً، كي تكون قادرة على القيام بواجباتها، وذلك لا يتحقق في الواقع إلا: "بالتربية السوية المتكاملة التي تراعي العنصرين المكونين لفردية الإنسان، وهما جسده وروحه" (13).

هذا، ولتحقيق الشرط الأول (المتمثل في تجديد الثقافة الدينية)، لابد من شرط ثان لا يقل عنه أهمية، يتعلق بإشاعة ثقافة الديمقراطية والقبول بلغة الاختلاف في خطاب الدولة.

2 - إشاعة ثقافة الديمقراطية والقبول بلغة الاختلاف في خطاب الدولة

إن إشاعة ثقافة الديمقراطية والقبول بلغة الاختلاف في خطاب الدولة معناه: قبول الدولة بخطاب الآخر (قوى المجتمع من أحزاب وجماعات معارضة) المختلف معها في نهجها السياسي وكذا برنامجها العملي، أي أنها بتعبير أدق مطالبة بأن تنمي في خطابها السياسي القبول بالآخر السياسي والعقدي المختلف معها - جزئياً أو كلياً - والتعاطي معه بمنطق المصلحة العامة والمصير المشترك. لذلك ينبغي أن تتولد لديها ثقافة التعلم من أخطائها وأخطاء الآخرين، وأن تستوعب خطاب الآخر، وأن تتجنب سلاح التقديس في خطابها، وألا يتحول خطاب الديمقراطية لديها - حسب الباحث المغربي عبد الله حمودي - إلى "ممارسة عنيفة تريد تحقيق الهيمنة النهائية على كل الخطابات الممكنة واحتواء كل الأجوبة والاختيارات المخالفة، وفرض لغة واحدة، وتشخيص واحد، وأفق واحد" (14).

نعم إن تكريس ثقافة الديمقراطية من شأنه أن ينمي ويرسخ قيم التعايش ويضمن الأمن للبلاد ويحصن وحدتها الترابية. وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أن إنتاج ثقافة ديمقراطية حقيقية يقتضي نبذ ثقافة المقاعد (البرلمانية والجماعية)، التي تبنتها ولأسف - غالبية نخبنا السياسية، في حين ينبغي التركيز على ثقافة التنمية المجتمعية والتربية على المواطنة، كون التربية المواطنة تنمي لدى الفرد الإحساس العفوي بأهمية الاندماج والإنصهار "داخل مؤسسات المجتمع، التي يلزمها استقرارها وأيضاً استمرارها. على أن مبدأ المواطنة، يتكئ وعن سيرها، وحتى عن استقرارها وأيضاً استمرارها. على أن مبدأ المواطنة، يتكئ بالأساس على شرط المساواة" (15). ومن المعلوم أن هذا الشرط الأخير يكاد يغيب من قبل الثقافة السياسية الجديدة، ومن قبل أنصارها الذين يحتقرون المواطن العادي، المفروض أن يكون الدعامة الأساسية في أي تحول ديمقراطي في المغرب الجديد.

فالمواطنة الملتزمة لا محيد عنها لحسن تدبير الشأن العام في البلاد، إذ لا يمكن تحصين المسلسل الديموقراطي، إلا- بترسيخ ثقافة المواطنة المنوطة بالخب السياسية (أحزاب ونقابات..) وهيئات المجتمع المدني، وكذا تحسين شروط عيش المواطن العادي.

وينبغي أن يوازي هذا الشرط الثاني (المتمثل في إشاعة ثقافة الديموقراطية والقبول بلغة الاختلاف في خطاب الدولة)، شرط ثالث حاسم وفَعَال في أي إصلاح مجتمعي، ويتعلق بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تتساقق وتتماشى مع عدالة اجتماعية ركيزتها الأساسية الإنسان، إذ لا عدالة اجتماعية دون تحسين شروط عيش الفرد.

3 - تحسين الشروط الاقتصادية والاجتماعية

إن بطء الإصلاحات والإستجابة لمتطلبات الطاقات البشرية الصاعدة في البلدان العربية، من الأسباب المسهمة في نمو ظاهرة ما يسمى بـ"التطرف الديني"، وهو ما يطرح علينا في المغرب تحديدا ضرورة مواصلة الإصلاحات دون توقف، من أجل كبح جماح "النزاعات المتطرفة". وفي هذا السياق لا- بد من الاعتراف بأن المقاربة الأمنية التي اعتمدها الدولة لمواجهة "التطرف الديني" بعد أحداث 16 ماي الإرهابية بالدار البيضاء (التي تقوم على ثنائية الجانب الأمني/ التحكم في الشؤون الدينية)، هي مقاربة محدودة النتائج ما لم توازها سياسة تنموية واضحة وجريئة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي. وهكذا، فمن بين الإجراءات الملموسة التي ستفتح باب الأمل في وجه كافة المواطنين، والتي ستشكل الأرضية المناسبة لانطلاق مجتمع الحدثة والدمقرطة المنشود- نذكر تحسين الشروط الاقتصادية والاجتماعية. فالظروف الاقتصادية والاجتماعية في المغرب حاليا تعرف أزمة حقيقية أثرت بدرجة كبيرة في المستوى المعيشي لغالبية السكان، وقد تزايدت بفعل رهن الاقتصاد الوطني بالدين الخارجي، وكذلك تراجع الدولة عن دورها الحيوي في مجال التشغيل، الأمر الذي أدى إلى ازدياد نسبة البطالة، التي شملت -وللأسف- حتى الفئات المثقفة والمؤهلة علميا من دكاترة ومهندسين، والتي من المفروض أن تكون الركيزة الرئيسية في أي تنمية مستقبلية، ناهيك عن تراجع الخدمات في مجال التطبيب والسكن والتعليم.

فتقويم البلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وكذا سياسيا بالشكل الذي تفرضه التطلعات المجتمعية، يقتضي دعم دولة الحق والقانون ومواجهة تحديات العولمة الكاسحة بشتى أصنافها، ومتطلبات التنمية المستدامة بما تعنيه من محاربة البطالة والفقر والامية وتبذير المال العام والرشوة والمحسوبية، وإيقاف نزيف هجرة الأدمغة والأموال إلى بلدان أوروبا وأمريكا. فهذه الرهانات جميعها يجب أن تكون في صلب استراتيجيات هيئات المجتمع المدني والسياسي، وبخاصة الأحزاب السياسية، التي لا- تزال ترهن قضايا المجتمع المصيرية بالعمليات الانتخابية وأعداد المقاعد البرلمانية والجماعية، "دون أن يكون لتمثيلها داخل المؤسسات أية فاعلية في الإجابة على قضايا التوزيع العادل للثروات، وقضايا التسيير والتدبير الديموقراطي للمؤسسات وقضايا أعمال الحقوق والحريات، وكذا قضية الأمن والاستقرار، التي أصبحت بعد 16 أيار (مايو) مهددة فعلا- في أية وقت

وحيث " (16). والواقع أن هذه الهياكل (أحزاب نقابات...) ما تزال تتشبث بممارسات عتيقة ومن ثم أصبحت عاجزة عن مواكبة التغيرات الاجتماعية والثقافية، الأمر الذي كان له مردود سلبي في تطور الفكر العقلاني الداعي إلى قيم التسامح والحرية والمشاركة والحوار، في حين برز الخطاب "الإسلاموي الأصولي" بقوة؛ هذا الخطاب الذي وجد من يتبناه في المجتمع وبخاصة الطبقات الشعبية المحرومة والمهمشة، التي وجدت "نفسها أقرب القطاعات إلى ممارسة الأصوليين، التي تعلن استعدادها لتخليق المجتمع" (17).

أفلا- يمكن إذن، إرجاع جزء من المسؤولية فيما يقع إلى الدولة التي لم تستطع تطوير وهيكلة مؤسساتها، وإلى النخب السياسية، التي لا تزال تتعامل مع القضايا المجتمعية المصيرية بنوع من الانتهازية السياسية؟.

إن المغرب الجديد يعيش بحق مرحلة دقيقة وحاسمة تقتضي ضرورة مواصلة مسلسل ديمقراطية وتحديث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية (الأحزاب والنقابات...) وحتى الثقافية، من أجل تجديدها وتصبح قادرة على إطلاق مشاريع تنموية حيوية في كل مجالات الحياة واستيعاب الكفاءات الموجودة في البلاد.

ويتفق أغلب المحللين للتنمية البشرية في المغرب أن "الإصلاح القضائي والإداري وحسن تدبير المجال، قد توفر بعض الرافعات الضرورية واللازمة لمواجهة الخصائص الاجتماعية والاقتصادي. فمحاربة الفقر والبطالة ينبغي ألا تبقى مجرد أولوية، بل لا بد أن تتصاحب بسياسات وبوصفات مبرمجة وملموسة تسمح بالتقليص من هاتين الأفئتين" (18). وفي هذا السياق لا بد من إبداع ثقافة للتغيير والتدبير أكثر جرأة وأكثر دينامية للتصدي لمختلف التحديات، سواء منها المجالية أو الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية، لتقليص الفوارق الطبقية وتحفيز كافة الطاقات البشرية لتسهم في عملية النمو، لا لاستبعاد خطر "التطرف" و"الإرهاب" فحسب، بل لربح رهان التنمية الشاملة والمستدامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة مكونات المجتمع.

صحيح أن المجتمع المغربي يعرف الآن، تحولات بنيوية في كافة المجالات، قد تسرع نوعا ما من نبرة ومسيرة الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، وتدفع بقطار التنمية إلى الأمام. لكن هذا لن يتحقق بالفعل ودينامية أكثر إلا إذا اقتنع المجتمع نفسه أن مستقبله هو مستقبل البناء الجماعي والعلمي للأجوبة، مع ما يفترض ذلك البناء من مشاريع تنموية وبيداغوجية...

ونحن نروم وضع نقطة الختام لا بد من التأكيد مرة أخرى أننا لا نستطيع حقيقة أن نستمر في تعاملنا مع قضايا مجتمعنا والعصر الذي نعيش فيه، بكل متغيراته بذات العقلية (الدينية) التقليدية التي لا-تواكب التطورات الراهنة. وبناء عليه، فنحن بحاجة إلى تأهيل شأننا الديني، بل نحتاج إلى فكر نقدي حقيقي يشمل كل المكونات (الثقافية والسياسية والاجتماعية...)، ويشمل بالذات نقد الفكر الديني في جانبه المتخلف، وصولا- إلى إنتاج ثقافة دينية متجددة تستتير بقيم التسامح والتأزر والتعايش، بإمكانها أن تخرج المجتمع من

حالته التي حاول بعضهم حبسه فيها، إلى تلك الرحابة اللامتناهية التي يطلقها ديننا الحنيف للعقل والتفكير والإبداع. لكن سؤال الإصلاح هذا، سيظل مطروحا بقوة ليس في المغرب فحسب، بل في كل البلدان العربية، ما لم يواكبه تغيير شامل في أنماط الإنتاج الثقافي والمعرفي من جهة، وما لم يتم التسريع من مسيرة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذا الثقافية، بشكل ينمي من إمكانية الاستجابة للمتطلبات المجتمعية، في سياق مناخ الحرية والاختلاف والتفكير الخلاق، وفي إطار إبعاد سلاح التقديس والتكفير...

الهوامش:

(* كاتب وباحث من المغرب.

1 - لقد عرف العالم تطورات وتغيرات كبيرة بعد حادث 11 سبتمبر 2001م، ذلك الحدث الذي أسهم كثيرا في خلخلة تاريخ العالم، وفتح الباب أمام وضعية جديدة، وأعلن الحرب على الإرهاب أينما كان. والإسلام وضع حقيقة ضحية هذا الحدث...

2 - مقتطف من نص الحوار الذي خص به المفكر الجزائري "جمال بن الشيخ"، ملحق "فكر وإبداع"، جريدة "الاتحاد الاشتراكي"، المغرب، الجمعة 2 أبريل 2004م، العدد 7537، ص1-4.

3- سورة التوبة، الآية 72.

4- ينظر، نور الدين بن مالك، أحمد التوفيق يكشف عن خطته لإعادة تنظيم الحقل الديني، أسبوعية "الصحيفة"، المغرب، 12 فبراير 2004م، العدد 6148، ص12.

5- جاءت الدعوة إلى إعادة تنظيم المجالس العلمية لتتجاوب مهامها الجديدة مع ما يعرفه المجتمع المغربي من تغيرات، وذلك بإعطاء وجهة نظر الشرع بكل جرأة فيما يتعرض له المسلم في مقدساته وثوابته من اعتداءات وانتهاكات، سيما ما تعرفه الساحة الوطنية من تهافت بعضهم على إصدار الفتاوى في النوازل الطارئة والوقائع المستجدة، واقتحام ميدان الاجتهاد دون التوفر على مؤهلات وكفاءات في مجال العلوم الشرعية، وبخاصة بعد أن جاءت بعض الفتاوى والاجتهادات موسومة بالغلو والتطرف لتزرع الأحقاد والأضغان في القلوب والضمانر وتسيء إلى مقاصد الدين الإسلامي الحنيف.

6 - سامر أبو القاسم، أي دور للدين في سياق التطور التنموي والديموقراطي الشامل؟، جريدة "القدس العربي"، السبت/ الأحد 26/27 حزيران يونيو 2004م، العدد 4694، ص17.

7 - باقر النجار، التنمية البشرية العربية (حديث في المعطى الثقافي)، مجلة "ثقافات"، البحرين، العدد5، شتاء 2003م، ص197.

8 - سورة الحجرات، الآية 13.

9 - ينظر، نص الحوار الذي أجراه " جاك برتوان"، (مجلة " جون أفريك")، مع أحمد التوفيق، ترجمة: نورا الفوارى، جريدة "الصباح"، المغرب، السبت/ الأحد 20-21/09/2003م، العدد 1074، ص9.

10- باقر النجار، التنمية البشرية العربية، مجلة "ثقافات"، م.سابق، ص197.

11- سورة الإسراء، الآية 70.

12- باقر النجار، التنمية البشرية العربية، مجلة " ثقافات" م.سابق، ص199.

13- عباس الجراري، تسامح الإسلام مع الذات والآخر (دوافع وتجليات)، جامعة الصحو الإسلامية، الدورة الثالثة (مفهوم التسامح في البناء الحضاري الإسلامي)، الدار البيضاء، 5-6-7 شعبان 1414هـ/ 17-18-19 يناير 1994م، مطبعة فضالة، المغرب، ص3.

14- عبد الله حمودي، مصير المجتمع المغربي، (رؤية انثروبولوجية لقضايا الثقافة والسياسة والدين والعنف)، دفاتر "وجهة نظر"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء-المغرب، 2004م، ص157.

15- ينظر، علي كريمي، التحول الديمقراطي في المغرب، مجلة "نوافذ" (المغرب)، العدد 7، أبريل 2000م، ص12.

16- سامر أبو القاسم، أي دور للدين في سياق التطور التتموي الشامل؟ جريدة "القدس العربي"، م. سابق، ص17.

17- عبد الله حمودي، مصير المجتمع المغربي، م. سابق، ص43.

18- الحسان بوقنطار، سنة على أحداث 16 ماي (تحدي الإصلاح)، جريدة "الاتحاد الاشتراكي"، المغرب، الجمعة 14 ماي 2004م، العدد 7579، ص2.